



منظومة في أصول الفقه

لأبي الوليد، محب الدين، محمد بن محمد،

ابن الشحنة، الحلبي، الحنفي (ت ٨١٥هـ)

دراسة وتحقيق

د. ثامر بن عبدالرحمن بن عمر نصيف

الأستاذ المساعد بقسم أصول الفقه بالجامعة الإسلامية



IFALajmi

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

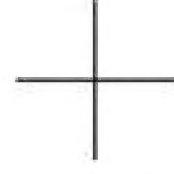
فإنَّ علمَ أصول الفقه من أهم علوم الشريعة الغراء، وهو «علمٌ عظيمٌ قدرُهُ، وبَيَّنَّ شَرَفُهُ وفَخْرُهُ؛ إذ هو قاعدةُ الأحكام الشرعية، وأساسُ الفتاوى الفرعية التي بها صلاحُ المكلفين معاشًا ومعادًا»^(١).

(١) «نهاية السؤل» للإسنوي (٣/١).



الاحكام =





ولقد عُني العلماء بهذا العلم أيّما اعتناء، فكتبوا فيه المؤلّفات، من منشورات أو منظومات، وتعددت طُرُقُهُم في التّصنيف، وتباينت مناهجُهُم في التقريب والتعريف.

وإنّ من المنظومات المختصرة الجامعة لأبواب هذا العلم، على طريقة الحنفية: نظم العلامة أبي الوليد، محب الدّين، محمد بن محمد، المعروف بابن الشّحنة، الحنفي، المتوفى سنة (٨١٥هـ)، رَحِمَهُ اللهُ.

وقد عُرف الناظم بعنايته بنظم العلوم، فله ألفية مشهورة، نظم فيها عشرة من العلوم، كان من بينها هذا النظم، الواقع في (١٠١) بيت، والذي أسعى إلى تحقيقه وتقديم دراسة له بين يدي ذلك.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

اخترتُ هذا النّظم للتحقيق؛ لأسباب، يتبيّن منها أهميته، منها:

أولاً: أنّه نظم، مختصر جامع لأبواب علم أصول الفقه، وفي كل ذلك تسهيل؛ لأن النظم أسهل حفظاً من النثر، في الجملة، كما أن في البدء بصغار العلم قبل كباره موافقة لطبيعة البشر في تحصيل مدارج التعلّم.

ثانياً: أنّه نظم في علم أصول الفقه الحنفي خاصة، وعلى طريقتهم ومنهجهم في عرض المسائل وتقسيمها، ولا أعلم نظاماً جامعاً لأصولهم يقع في هذا العدد من الأبيات.

ثالثاً: مكانة ابن الشّحنة في العلم والنظم، فله العشرات من المنظومات العلمية، مما يدلّ على إحاطة وممارسة.

خطة البحث:

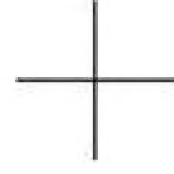
قسمت هذا البحث إلى: مقدمة، وقسمين.

الاحكام =

٥٩



٢٣٦



المقدمة: تتناول أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهجي في التحقيق.

● **القسم الأول: الدراسة، في تعريف موجز بالناظم ونظمه، وقد اشتمل على مبحثين:**

المبحث الأول: تعريف موجز بالناظم، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وولادته، ووفاته.

المطلب الثاني: نشأته العلمية، ومكانته فيها، وثناء العلماء عليه.

المطلب الثالث: شيوخه، وتلاميذه.

المطلب الرابع: مذهبه الفقهي، وآثاره العلمية.

المبحث الثاني: تعريف موجز بالنظم، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسم النظم، وتوثيق نسبته إلى الناظم.

المطلب الثاني: مصدر النظم، وقيمه العلمية، ومنهج الناظم فيه.

المطلب الثالث: وصف النسختين الخطيتين، ونماذج منهما.

● **القسم الثاني: النص المحقق.**

المنهج في التحقيق:

سرتُ في التحقيق على المنهج التالي:

أولاً: نسختُ النّظْمَ حسب القواعد الإملائية الحديثة.

ثانياً: قابلتُ بين نسختي النّظْم على طريقة النص المختار، ورمزتُ للنسخة الأولى، النسخة «الأزهرية» بـ(هـ)، وللنسخة الأخرى، نسخة «فيض الله» بـ(ف).

ثالثاً: إذا اتّفقت النسختان أثبتُ ما اتفقا عليه، إلا أن يكون خطأ



قطعاً، فأصحّحه في المتن، وأجعل التصحيح بين قوسن، هكذا: (بخط كوفي)، وأشير إلى الخطأ في الحاشية، مع بيان سبب العدول عنه^(١).

رابعاً: إذا اختلفت النسختان رجّحتُ الأصحَّ منهما، حسب ما يقتضيه السياق والرجوع إلى المصادر المعتمدة، وجعلته بين قوسين، هكذا ()، وأشارت إلى النسخة الأخرى في الحاشية.

خامساً: ما وُجد فيه سقط في إحدى النسختين كمّلته من النسخة الأخرى، ووضعتُه بين معكوفين مائلين، هكذا []، مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية^(٢).

سادساً: لم أنبّه على الفروق في العناوين بين النسختين في الحاشية؛ لأنها تدور حول كلمتي: «باب» و«في»، في زيادتهما أو إحداهما، في نسخة «ف»، واكتفيت بجعل الزيادة بين معكوفين، هكذا []^(٣).

سابعاً: وضعتُ خطأ مائلاً، هكذا (/)، للدلالة على نهاية اللوحة، مشيراً إلى ذلك في الهامش.

ثامناً: قمتُ بترقيم أبيات النظم، وضبطه وتشكيله قدر الاستطاعة.

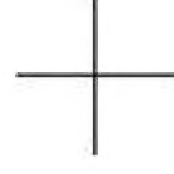
تاسعاً: بالغتُ في الالتزام بعلامات الترقيم وإبراز الكلمات في كثير من المواضع؛ ليكون كل ذلك دالاً، في الجملة، على معنى الأبيات.

عاشراً: جعلتُ همّي في التعليق العلمي على النظم مقتصرًا على ما أجد فيه كسرًا في الوزن، أو غموضًا في بعض كلمات النظم التي أجد الحاجة داعية إلى تبينها قراءة أو فهمًا.

(١) وقع إثبات ما صححته في المتن، مخالفًا في ذلك النسختين، في ثلاثة مواضع فقط.

(٢) وقع السقط وتكميله من إحدى النسختين، في سبعة مواضع فقط.

(٣) وكان ذلك في جميع العناوين، سوى: (باب [في الأعمال بالنصوص]) حيث جاء في «هـ»: (باب العمل).



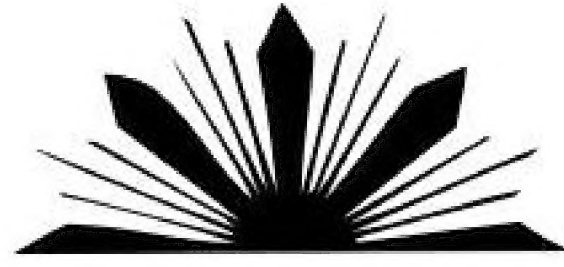
ولم أعتن بالتعليق العلمي على المسائل الأصولية؛ لسببين:

أ - كون القصد الأصلي من التحقيق هو إخراج حرف النظم ورسمه، والتنبيه على الفروق بين النسختين الخطيتين.

ب - كون النظم حاوياً على خلاصة من كتاب «المنازل» في أصول فقه الحنفية، وهو كتاب اعتُني بشرح مسائله تفصيلاً والتعليق عليها في كثير من الأعمال المطبوعة^(١).

الحادي عشر: قَدِّمْتُ بدراسة موجزة في التعريف بالناظم ونظمه، وعلَّقت بإيجاز في الحواشي على ما يحتاج إلى تعليق.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



(١) سيأتي الكلام عن مصدر النظم في القسم الدراسي بإذن الله تعالى.



القسم الدراسي

في تعريف موجز بالناظم ونظمه

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف موجز بالناظم، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وولادته، ووفاته.

المطلب الثاني: نشأته العلمية، ومكانته فيها، وثناء العلماء عليه.

المطلب الثالث: شيوخه، وتلاميذه.

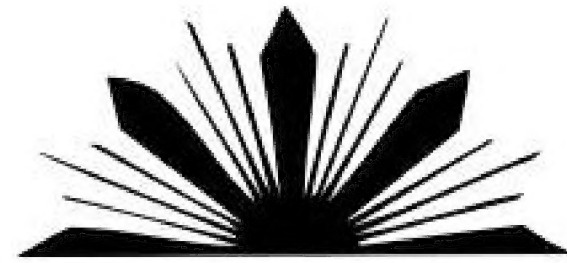
المطلب الرابع: مذهبه الفقهي، وآثاره العلمية.

المبحث الثاني: تعريف موجز بالنظم، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسم النظم، وتوثيق نسبه إلى الناظم.

المطلب الثاني: مصدر النظم، وقيمه العلمية، ومنهج الناظم فيه.

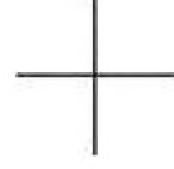
المطلب الثالث: وصف النسختين الخطيتين، ونماذج منهما.



الترجمة =

٥٩

٢٤٠



المبحث الأول

تعريف موجز بالناظم^(١)

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه، وولادته ووفاته.

المطلب الثاني: نشأته العلمية، ومكانته فيها، وثناء العلماء عليه.

المطلب الثالث: شيوخه، وتلاميذه.

المطلب الرابع: مذهبه الفقهي، وآثاره العلمية.



المطلب الأول

اسمه ونسبه، وولادته ووفاته

هو: محب الدين، أبو الوليد، محمد بن محمد^(٢)، المعروف

(١) انظر في ترجمته: «إنباء الغمر بأبناء العمر» لابن حجر (٥٣٤/٢ - ٥٣٦)، و«المجمع المؤسس للمعجم المفهرس» له أيضًا (٢٣٢/٣ - ٢٣٤)، و«الضوء اللامع» للسخاوي (٣/١٠ - ٦)، ومقدمة «شرح المنظومة في السيرة» لحفيد الناظم، عبد البر ابن الشحنة (أ)، و«سلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة، و«البدر الطالع» للشوكاني (٨١٨ - ٨١٩)، و«إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» (١٥٨/٥ - ١٦١)، و«الأعلام» للزركلي (٤٤/٧).

(٢) والد الناظم هو: كمال الدين، أبو الفضل، محمد بن محمد بن محمود بن غازي، ابن الشحنة، كان فاضلاً بارعاً، يدرس في مذهب الحنفية، تُوفي بحلب سنة: ٧٧٦هـ.

انظر في ترجمته: «إنباء الغمر» (٩٨/١)، ومقدمة «شرح المنظومة في السيرة» لعبد البر ابن الشحنة (أ).



ب: ابن الشَّحْنَة الكبير^(١)، الحلبي، الحنفي.

وُلد بـ«حلب» سنة: ٧٤٩هـ، وتُوفي بها يوم الجمعة، سنة: ٨١٥هـ من شهر ربيع الآخر.

المطلب الثاني

نشأته العلمية، ومكانته فيها، وثناء العلماء عليه

نشأ الناظم، رَحِمَهُ اللهُ، بـ«حلب» في كنف أبيه، فحفظ القرآن وكُتِبًا، وأخذ عن شيوخ بلده والقادمين إليها، وارتحل لـ«دمشق» و«القاهرة»، فأخذ عن مشايخها.

نبغ وتميَّز في الفقه والفرائض، والأدب، والفنون، وأفتى ودرَّس بـ«حلب» و«دمشق» و«القاهرة»، وولي قضاء الثلاثة، ثم قضاء «الشام» كله.

كان عالي الهمة، فاضلاً، يتوقَّد ذكاء، جيد الكتابة، له النظم والنثر الفائقان، واليد الطولى في جميع العلوم.

أثنى عليه علماء عصره ثناءً عاطراً، ومن ثنائهم عليه: أنه كان يحب الحديث وأهله^(٢)، وأنه انتهى أمره إلى ترك التقليد، وكان يجتهد في مذهبه الحنفي، ويخرج على أصول إمامه وقواعده، ويختار أقوالاً يعمل بها^(٣).

(١) لقب (الشَّحْنَة) أتى عن جدِّ الناظم الأول: الأمير حسام الدين محمود بن الخُثُلُو، شحنة حلب، أي: رئيس شرطتها، والشَّحْنَة لغة: النائب الكافي.

انظر في ذلك: «إنباء الغمر» (٥٣٤/٢)، و«الضوء اللامع» (٢٥٢/١١)، و«سلم الوصول» (٦٣/٤)، ودراسة الدكتور عميرات في «درر الفوائد المستحسنة» (٢٥).

(٢) انظر كلام ابن حجر في: «المجمع المؤسس» (٢٣٤/٣)، ونقل نحوه السخاوي عن المقرئ في «الضوء اللامع» (٥/١٠).

(٣) انظر في ذلك: كلام ولده المحب أبي الفضل الذي نقله السخاوي في «الضوء اللامع» (٥/١٠)، وتعليق الشوكاني في «البدر الطالع» (٨١٩).



المطلب الثالث

شيوخه، وتلاميذه

شيوخه:

لِلناظِم، رَحِمَهُ اللهُ، أَشْيَاخٌ أَخَذَ عَنْهُمْ، وَوَسَّعَ مِنْ مَلَكَتِهِ بِهِمْ.

منهم: سراج الدين، عمر بن علي بن فارس، الخلاطي، المعروف بقارئ الهداية (ت ٨٢٩هـ)^(١). انتهت إليه رئاسة الحنفية في وقته بغير مدافع^(٢).

تلاميذه:

إِنْ كَانَ لابن الشحنة أولادٌ من صلبه قد رزقه الله تعالى بهم^(٣)، فَإِنَّ لَهُ أولادًا آخَرِينَ أَخَذُوا عَنْهُ الْعِلْمَ، فَإِنَّهُ كَمَا قِيلَ: «الآباء أبوان: أبو ولادة، وأبو إفادة. فالأول: سبب الحياة الجسمانية، والثاني: سبب الحياة الروحانية»^(٤).

ومن تلاميذ ابن الشحنة الذين أخذوا عنه:

- (١) انظر في ترجمته: «الضوء اللامع» (١٠٩/٦)، و«سلم الوصول» (٤١٩/٢).
- (٢) انظر في ذلك: «الضوء اللامع» (١٠٩/٦)، و«سلم الوصول» (٢٥٠/٣).
- وممن وقفوا عليه من أشيخ الناظم أيضًا: السيد عبدالله، على ما ذكره السخاوي في «الضوء اللامع» (٣/١٠)، ولم أعرفه. وكذلك نقل أن ابن منصور والأنفي قد أذنا للناظم في الإفتاء والتدريس قبل أن يلتحق، ولم أعرفهما.
- (٣) له من الأبناء ثلاثة، على ما ذكره السخاوي في «الضوء اللامع» (٢٥٢/١١)، وهم: الوليد، وعبد اللطيف، والمحب أبو الفضل محمد، وهو ابن الشحنة الصغير.
- (٤) قاله أبو بكر محمد بن العباس الخوارزمي (ت: ٣٨٣هـ) كما في «سحر البلاغة وسر البراعة» للثعالبي (١٩٣).

١ - علاء الدين، أبو الحسن، علي بن محمد، ويُعرف بـ: ابن خطيب الناصرية (ت: ٨٤٣هـ)^(١).

قرأ على ابن الشحنة طرفاً من المعاني والبيان، وحضر عنده كثيراً، وكتب عنه من نظمه ونثره^(٢).

٢ - كمال الدين، محمد بن عبدالحميد، المعروف بـ: ابن الهمام (ت: ٨٦١هـ)^(٣).

قرأ على ابن الشحنة قطعة من أحد شروح «المنار» بالقاهرة، ولازمه، ورحل معه إلى حلب سنة: ٨١٤هـ فأقام عنده بها يسيراً^(٤).

المطلب الرابع

مذهبه الفقهي، وآثاره العلمية

مذهبه الفقهي:

ابن الشحنة، رَحِمَهُ اللهُ، حنفي المذهب؛ ويدل على ذلك أمور، منها:

- ١ - ما ذكره عنه من ترجم له من أنه كان حنفي المذهب^(٥).
- ٢ - ما قام به من تأليف في مذهبه، فقهاً وأصولاً؛ فمن الفقه: نظمه

(١) انظر ترجمته في: «الضوء اللامع» (٣٠٣/٥ - ٣٠٧).

(٢) انظر: «الضوء اللامع» (٣٠٤/٥).

(٣) انظر ترجمته في: «الضوء اللامع» (١٢٧/٨ - ١٣٢).

(٤) انظر: «الضوء اللامع» (١٢٨/٨).

(٥) انظر مثلاً: «إنباء الغمر» لابن حجر (٥٣٤)، و«طرب الأماثل بتراجم الأفاضل» للكنوي (٥٣١).



في الفرائض، حيث جعله على مذهب الحنفية^(١)، وفي الأصول: نظمه الذي بين أيدينا، فإنه على طريقة الحنفية في كتبهم الأصولية.

آثاره العلمية:

لابن الشحنة مجموعة «من التأليف الحسنة والتصانيف البديعة المتقنة»^(٢)، منها:

١ - ألفيته «المشتهرة في العلوم العشرة»^(٣)، نظم فيها عشرة علوم، كل علم منها في مائة بيت، وهي: الفقه، والفرائض^(٤)، والطب، والنحو، وأصول الفقه^(٥)، والعقائد، والمعاني والبيان^(٦)، والتصوف، وسيرة الرسول عليه الصلاة والسلام^(٧)، والمنطق.

٢ - نظم السيرة النبوية الشريفة، وهي غير التي تضمّنتها ألفيته السابقة^(٨).

٣ - الرحلة القسرية بالديار المصرية.

وغير ذلك.

- (١) ومن دلالة ذلك قوله في البيت (٦٥):
وجعلا الجدّ الصحيح واحداً
من إخوة إن نال حظاً زائداً
يريد: الصاحبين، أبا يوسف ومحمد بن الحسن، رحمهما الله.
وكذلك ذكرهما في قوله في البيت (٨٢):
وصورة الأبدان يعقوبٌ غني
بها وعن أصولها ابنُ الحسن
انظر: «الأرجوزة الفرضية» حققها وعلق عليها: علي محمد شوقي (٢٢)، (٢٦).
- (٢) «شرح المنظومة في السيرة» لحفيد الناظم: عبدالبر ابن الشحنة (١/أ).
- (٣) المصدر السابق.
- (٤) حققها وعلق عليها: الأخ الكريم علي محمد شوقي، ونشرها في الشبكة.
- (٥) وهي التي بين أيدينا.
- (٦) قام بتحقيقها غير واحد، وهي مطبوعة، وعليها عدة شروح مسجلة، ومنها المطبوع.
- (٧) وهي التي طبعت منسوبة إلى ابن أبي العز الحنفي.
- (٨) طبعت باعتناء: محمد بن أحمد بن محمود آل رحاب، عن دار طيبة الخضراء.

المبحث الثاني تعريف موجز بالنظم

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: اسم النظم، وتوثيق نسبته إلى الناظم.
- المطلب الثاني: مصدر النظم، وقيمته العلمية، ومنهج الناظم فيه.
- المطلب الثالث: وصف النسختين الخطيتين، ونماذج منهما.

المطلب الأول اسم النظم، وتوثيق نسبته إلى الناظم

اسم النظم:

لم يُسمَّ ابنُ الشَّحْنَةِ نظمه باسم معيَّن، ولم أجد مَنْ سَمَّاهَا باسم معيَّن كذلك ممن ترجم لابن الشَّحْنَةِ ممن وقفتُ على كلامه.

وغاية ما يمكن الوقوف عليه مما يتعلَّق باسم النظم أمران:

أحدهما: ما ذُكر في أول كلِّ علم من العلوم العشرة التي نظمها ابن الشَّحْنَةِ في ألفيته، عنواناً لذلك العلم بأنه: «مائة بيت في الفقه»، «مائة بيت في الفرائض»، «مائة بيت في أصول الفقه»... إلخ.

ولكن **لا يظهر لي** أن القصد من ذلك تسمية النظم، وإنما هو من باب الإخبار بموضوع العلم الذي سيتم نظمه.

الاحكامه =

٥٩

٢٤٦



الأمر الثاني: ما ذكره من ترجم له من أن له «ألفية رجز تشتمل على عشرة علوم»^(١)، أو أنه «نظم ألف بيت في عشرة علوم»^(٢).
فيلاحظ أنهم لم يسموا الألفية باسم معين، فضلاً عن أن يسموا منظومته في أصول الفقه.

وبناءً على ما سبق رأيت أن الإخبار عن النظم بأنه: **منظومة في أصول الفقه**، أمر كاف في الإخبار عن موضوع النظم، والله أعلم.

توثيق نسبته إلى الناظم:

بالإضافة إلى تضمّن ما تقدّم لكون النظم لابن الشحنة، هناك إشارة أخرى، داخلية، تؤكد نسبته إليه.
ومن ذلك: ذكر الناظم **لاسمه وكنيته ولقبه** في ألفية العلوم العشرة التي تقدّم ذكرها.

ففي منظومته في الفرائض يقول:

قال **محمد هو ابن الشحنة**: الحمد لله ولي النعمة^(٣)

وبدأ منظومته في أصول الفقه بقوله:

يقول عبد ربّه اللطيف **محمد ابن الشحنة الحنيفي**^(٤)

وذكر كنيته في منظومته في النحو فقال:

قال **محمد أبو الوليد** من بعد حمد ربّه المجيد^(٥)

(١) «إنباء الغمر» (٥٣٦/٢).

(٢) «الضوء اللامع» (٥/١٠).

(٣) «الأرجوزة الفرضية في علم الفرائض»، البيت (١).

(٤) انظر: (ص: ٢٥٨)، البيت (١).

(٥) انظر نسخة: «فيض الله» (٦٩/أ).

وكذلك ذكر كنيته في منظومته في العقائد. انظر نسخة: «فيض الله» (٧٧/أ).



وليس في أسرة ابن الشحنة من يُعرف بأبي الوليد محمد ابن الشحنة إلا الناظم المترجم له هنا^(١).

فهذا الأمر، مع ما تقدّم من نسبة هذه الألفية إلى الناظم، وبالإضافة إلى تصحيح نسبة بعض ما طُبِع من هذه الألفية مفردًا عند من حقّقها من المعاصرين، كلُّ ذلك يؤكد صحة نسبة هذه المنظومة في أصول الفقه إلى الناظم المترجم له هنا^(٢)، والله أعلم.



المطلب الثاني

مصدر النظم، وقيّمته العلمية، ومنهج الناظم فيه

مصدر النظم:

لم يذكر الناظم مصدره الذي اعتمد عليه، ولكن يظهر لي، والعلم عند الله: أنّه قد أخذ خلاصةً من كتاب «المنار» للنسفي (ت ٧١٠هـ)^(٣) فنظمها، مع شيء من التصرف.

(١) هذا ما يغلب على الظن؛ بناءً على ما ذكره السخاوي في «الضوء اللامع» (٢٥٢/١١) حيث سرد ملخصًا لأسماء أربعة أجيال متتالية من أسرة ابن الشحنة، بدءًا من والد الناظم: كمال الدين ابن الشحنة، فابن الشحنة الكبير محمد محب الدين أبي الوليد، فابنه محمد محب الدين أبي الفضل، ابن الشحنة الكبير، خاتمًا ذلك بذكر ابنه أثير الدين محمد وسري الدين عبدالبر، ذاكراً في سياق كل ذلك أسماء أخرى من نفس الأسرة، والله أعلم.

(٢) تقدّم ذكر ذلك عند الكلام عن آثار الناظم العلمية.

(٣) هو: حافظ الدين، أبو البركات، عبدالله بن أحمد، النسفي، نسبة إلى «نسف» من بلاد ما وراء النهر، كان إمامًا كاملاً عديم النظير في زمانه، رأسًا في الفقه والأصول، له: «كنز الدقائق» في الفقه، و«المنار» في أصول الفقه و«شرحه». انظر في ترجمته: «الفوائد البهية» للكنوي (١٧٢ - ١٧٤)، والدراسة التي قدم الدكتور شامل الشاهين «لمنار الأنوار».



وقرينة هذا الظاهر مجموع أمرين:

الأول: أنه من نتيجة التأمل في النظم وموازنته مع جملة من كتب أصول الحنفية التي كان «المنار» من أقربها روحًا إلى النظم، حتى إن الراغب في شرحه سيجد في «المنار» أعظم العون على ذلك.

الثاني: ما تقدّم من قراءة ابن الهمام (ت ٨٦١هـ) قطعة من أحد شروح «المنار» على الناظم، وفي ذلك إشارة إلى أن «المنار» كان كتابًا متداولًا للتعليم.

وأما التصرف الذي كان من الناظم، فهو واقع، بطبيعة الحال، من جهة اختياره لبعض ما في «المنار»، من أصول الأبواب وكبريات المباحث، وتركه لأكثر ما فيه من دليل وخلاف وفروع.

كما كان من تصرفه أنه قد وافق ترتيب «المنار» في أكثر النظم، إلا في خمسة مباحث، يظهر فيها التقديم والتأخير جليًا، وهي:

١ - ما عقده الناظم بعنوان: (باب العمل)^(١) حيث جعله بعد باب السنة، بخلاف «المنار» الذي قدّمه عليها.

٢ - ما عقده بعنوان: (باب الأسباب، والعزيمة والرخصة) حيث جعله بعد باب السنة، بخلاف «المنار» الذي قدّمه عليها.

٣ - كما أن الناظم جعل (الأسباب) قبل (العزيمة والرخصة)، وفي «المنار» بالعكس.

٤ - تقديمه (البيان) على (التعارض) في الباب الذي عنون له بهما، وفي «المنار» بالعكس.

(١) كما في «هـ»، وأما «ف» فجاء فيه العنوان: (باب في الأعمال بالنصوص).



د. ثامر بن عبدالرحمن بن عمر نصيف

٥ - تأخير (حروف المعاني) إلى آخر النظم، بخلاف «المنار» الذي جعلها بعد (الحقيقة والمجاز).

ومن كتب الحنفية التي خُتمت بحروف المعاني: «المنتخب» للأخسيكي (ت ٦٤٤ هـ)^(١)، و«المغني» للخبازي (ت ٦٩١ هـ)^(٢).

قيمة النظم العلمية:

مما تقدّم تظهر قيمة النظم بما هو مشهور لا يخفى من قيمة «المنار» العلمية، الذي كثرت عليه الشروح والتعليقات والمنظومات والترجمات وغير ذلك مما خُدم به، مما يجعل بيانه من مكرور القول الذي لا يحتاج إليه هنا^(٣).

منهج الناظم في نظمه:

وأما ما يتعلق بالمنهج، فقد رأيتُ أن أقوم ببيان مباحث النظم هنا،

(١) هو: حسام الدين، أبو عبدالله، محمد بن محمد، الأخسيكي، نسبة إلى «أخسيك» من بلاد ما وراء النهر، كان إماماً في الفروع والأصول، له: «المنتخب في أصول المذهب»، المشهور بـ: المنتخب الحسامي.

انظر في ترجمته: «الفوائد البهية» للكنوي (٣١٠)، والدراسة التي قدم بها الدكتور أحمد العوضي «للمنتخب».

(٢) هو: جلال الدين، أبو محمد، عمر بن محمد، الخبازي، كان عالماً عابداً زاهداً متسككاً جامعاً للفروع والأصول، أخذ عن علاء الدين عبدالعزيز البخاري وغيره، له: «المغني في أصول الفقه»، و«شرح» عليه، و«شرح الهداية للمرغيناني».

انظر في ترجمته: «الفوائد البهية» للكنوي (٢٤٥ - ٢٤٦)، والدراسة التي قدم بها الدكتور محمد مظهر بقا «للمغني».

(٣) انظر في تفاصيل ما خُدم به «المنار»: الدراسة التي أعدها الدكتور شامل الشاهين على «منار الأنوار في أصول الفقه» (٨٣ - ١٣٠).

اللكمة =

٥٩



٢٥٠



في الجملة، نثرًا، مرتبًا لها مع أرقام أبياتها، على النحو الآتي^(١):

(١ - ٢) خطبة الناظم.

(٣) أصول الأحكام: الكتاب، والسنة، والإجماع، ويتفرع منها: القياس.

(٤ - ٤٨) أقسام النظم والمعنى^(٢).

وهي خمسة أقسام، كل قسم تحته أربعة وجوه، كالآتي:

(٥ - ٣٤) وجوه النظم صيغة ولغة: الخاص - وتحته الأمر والنهي -، والعام، والمشارك، والمؤول.

(٣٥ - ٣٧) وجوه البيان بذلك النظم: الظاهر، والنص، والمفسر، والمحكم.

ثم تقابلها أربعة: الخفي، والمشكل، والمجمل، والمتشابه.

(٣٨ - ٤٤) وجوه استعمال ذلك النظم: الحقيقة، والمجاز، والصريح، والكناية.

(٤٥ - ٤٧) وجوه الوقوف على المراد والمعاني: الاستدلال بعبارة النص، وبإشارته، وبدلالته، وباقتضائه.

(٤٧ - ٤٨) الإشارة إلى قسم خامس يشمل الوجوه الأربعة التي سبقت، وأنها أربعة أيضًا. ويقصد بإشارته: معرفة مواضع كل من تلك الوجوه الأربعة، ومعرفة ترتيبها، ومعانيها، وأحكامها.

(١) استفدت من هذه الطريقة في العرض مما قام به الدكتور سليمان العميرات في دراسته لكتاب «درر الفرائد المستحسنة في شرح منظومة ابن الشحنة» لابن عبدالحق العمري الطرابلسي (٣٤ - ٣٥).

وقد عنون لعرضه للمنظومة هناك بـ: «الهندسة البنائية للأرجوزة».

(٢) وقد أخذ هذا المبحث ما يقرب من نصف المنظومة.



ثم ذكر ما يقتضيه كل من الأمر والنهي من ضديهما.

(٤٩ - ٥٣) باب السنة.

(٥٤ - ٥٧) باب العمل^(١).

(٥٨ - ٦١) باب الأسباب، والعزيمة والرخصة.

(٦٢ - ٦٧) باب البيان والتعارض.

(٦٨ - ٧٠) باب الإجماع.

(٧١ - ٨٤) باب القياس.

وضمّنه أيضًا الكلام عن الاستحسان وأقسامه.

(٨٥ - ٨٩) باب ما ثبت بأصول الأحكام التي تقدّمت.

(٩٠ - ٩٣) باب الأهلية وما يعرض عليها.

(٩٤ - ١٠٠) باب حروف المعاني.

(١٠١) خاتمة النظم.

المطلب الثالث

وصف النسختين الخطيتين، ونماذج منهما

تيسّرت لي، بفضل الله تعالى، نسختان خطيتان من النظم:

أولاهما: نسخة كنتُ قد وقفتُ عليها من موقع «الأزهرية» للمخطوطات قبل نحو سبع سنوات، قمتُ بتنزيلها من الموقع وطباعتها، وهي برقم: (٤٥٤١٧).

(١) كما في «هـ»، وأما «ف» فجاء فيه العنوان: (باب في الأعمال بالنصوص).



يقع النظم في ثلاث لوحات ونصف، ضمن مجموع، تأخذ منه المنظومة أرقام اللوحات: (٥٦ - ٥٩)، وعدد الأسطر (١٧) سطراً، كُتِبَ بخط فارسي.

وقد رمزت لهذه النسخة بـ «هـ».

ثانيهما: نسخة من مكتبة «فيض الله» بتركيا، برقم: (٦٦٢).

وهي مجموعة منظومات ابن الشحنة العشرة، تقع ضمن مجموع، تأخذ منه أرقام اللوحات: (٥٧ - ٩٤)، عُنون لأولها بـ: (عشر منظومات لابن الشحنة، وهي ألف بيت)، وأخذت منظومة أصول الفقه من ذلك أرقام اللوحات: (٧٣ - ٧٦)، وعدد الأسطر (١٧) سطراً.

وقد رمزت لهذه النسخة بـ: «ف».

وإليك بعض النماذج الخطية لكل من النسختين:

الترجمة = ٥٩



بسم الله الرحمن الرحيم

يقول عبده ربه اللطيف محمد بن الشيخ الحسن
 من عامه مستلبا على محمد وآله محمد
 اصول الاحكام كتابه اجماع القياس فوائده
 وابتداء النظم والنظم الى اربعة عشر فصلا
 وجوه صيغة ومن اربع على الاداء يعني
 فليس البيان المختل مستلبا وختم بصيغة
 ولو يكن من بعد خطه بطل لكن على اقل جنس يقع
 الى اداء وقفاء ويجب ثم الاداء كمال وقفا صر
 بطل عقل ولم يفسل وسبب لعبه افسا بل
 وغيره فتا ولا وطلو القدرة ان تومت
 في كل من شرطه كانت

الصفحة الأولى من النظم - اللوحة (٥٦/أ) من «النسخة الأزهرية»

الاحكام =

٥٩

٢٥٤



الصفحة الأخيرة من النظم - اللوحة (٥٩/أ) من «النسخة الأزهرية»



الترجمة =



بِسْمِ اللَّهِ
 يَقُولُ عَبْدُ رَبِّهِ الْغَلِيظُ
 اللَّهُ حَامِدًا مُسْلِمًا عَلَى
 أَسْوَاقِ الْأَحْكَامِ كَذَابُ سُنَّةِ
 وَبِإِجْتِبَارِ النِّظَمِ وَالْمُتَعَلِّقِ
 وَنَحْوِ صِغَةِ وَهْنِ أَرْبَعِ
 عَلَى الْفُرَادِ بِحَيْثُ رَوَعَا
 فَالْيَسَّرَ لِلْبَيَانِ بِاتِّعَامِ
 مُسْتَعْلِيًا وَخَشَّةً بَصِيغَةً
 وَلَمْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ خَطِّ عَجَلٍ
 لَكِنْ عَلَى أَقْلٍ حَسْبِ نَقِصٍ
 إِلَى أَدَاؤِ قَضَاءٍ وَيَجِبُ
 نَمَّ الْأَدَاكُمُ الْقَابِلِ وَقَابِلِ
 بِشَاءِ عَقْلٍ لَمْ يَعْصِلِ
 وَخَشَنَ لَيْسَ تَقَابِلِ
 وَضَوْفَتَا أَوْ لَا
 وَمُطْلَقُ الْعَدَدِ قَانِ تَوَمَّتْ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الرَّحِيمِ
 مُحَمَّدُ بْنُ الشَّيْخِ الْحَسَنِ
 رَسُولُهُ مُسْلِمًا مُسْلِمًا
 أَجْمَاعُ الْقِيَاسِ فَرَعَتِ
 أَرْبَعَةً يَنْقَسِمُ الشَّرْهُ عَقْلًا
 خَاصُّ وَذَلِكَ مَا لَيْسَ بِشَيْءٍ
 جَنَسًا وَغَنِيًّا وَيُقَدَّرُ قَلْبًا
 وَالْأَمْرُ مِنْهُ وَمَوْقُورُ الْفَعْلِ
 وَبِالْجَوَابِ أَوْ بِذِي قَرِينَةٍ
 وَالْأَمْرُ لَكَ لَا رَدَّ لِعَمَلٍ
 مَعَ لَعْمَالِ حَكْمَةٍ وَغَوَا
 بِجَانِبِ الْأَدَاؤِ قَلْبٍ وَغَلَبِ
 وَمُشَبِّهِ الْقَضَاءِ الْأَخِيرِ
 أَنْ يَوْفِيَ مَعْنَى الْأَدَاؤِ عَقْلًا
 وَغَيْرُهُ وَمُطْلَقُ نَمَائِلِ
 أَوْ غَنِيًّا لَمْ يَكُنْ أَوْ لَا
 فِي كُلِّ أَمْرٍ شَرْطٌ لَمْ يَكُنْ

الصفحة الأولى من النظم - اللوحة (٧٣/أ) من «نسخة فيض الله»

الترجمة

٥٩

٢٥٦



الموصول والتعقيب إلا العلة
 وبطل الاستدراك معرض عن
 هما إذا لم يتسوقا تسانف
 أخبارا لا الشك وعمت حكمه
 والبالا لصاق والزام على
 لغاية وفي الظرف وإذا
 وثمر في الأموال المفقده ما
 وثمر قال التراج قد كبر
 ولكن أيضا بعد في قد تبع
 وأو في الاستدراك في
 حتى وحتى مثل كذا أنت
 ومن لتعويض وعمت وإلى
 للشرط والوقت وللوقت
 وفي الملا لآب الفروع منه

المنظومة المباركة
 بحمد الله وعونه
 وترقيته

الصفحة الأخيرة من النظم - اللوحة (٧٦/أ) من «نسخة فيض الله»

النص المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، [يا معين]^(١)

١. يَقُولُ عَبْدُ رَبِّهِ اللَّطِيفِ
٢. لِلَّهِ حَامِدًا، مُصَلِّيًا عَلَى
٣. أَصُولِ الْأَحْكَامِ: كِتَابٌ، سُنَّةٌ،
٤. وَبِاعْتِبَارِ النَّظْمِ وَالْمَعْنَى إِلَى
٥. **وَجُوهٍ صِيغَةٍ**، وَهُنَّ أَرْبَعُ:
٦. عَلَى انْفِرَادِهِ. يَجِيءُ: نَوْعًا،
٧. فَلَيْسَ لِلْبَيَانِ بِالْمُحْتَمَلِ
٨. مُسْتَعْلِيًا. وَخُصَّهُ بِصِيغَتِهِ،
- مُحَمَّدُ (ابْنُ) الشَّحْنَةِ الْحَنِيفِي^(٢)
- (رَسُولِهِ، مُسَلِّمًا، مُحَسِّبًا)^(٣)
- إِجْمَاعٌ، الْقِيَاسُ (فِرْعَانُهُ)^(٤)
- أَرْبَعَةٌ يَنْقَسِمُ النَّصُّ اعْقِلًا:
- خَاصٌّ**، (وَذَاكَ: مَا لِمَعْنَى يُوضَعُ)^(٥)
- جِنْسًا، وَعَيْنًا. وَيُفِيدُ قَطْعًا
- وَالْأَمْرُ مِنْهُ**، وَهُوَ: قَوْلُكَ «افْعَلْ»
- وَبِالْوُجُوبِ - (أَوْ بِذِي) قَرِينَتِهِ -^(٦)

(١) ما بين المعكوفين المائلين ليس في «ه».

(٢) ما بين القوسين جاء في «ه» بدون إثبات الألف: (بن). **والمثبت** موافق لما قُرِّرَ لغة في «تهذيب الخواص من درة الغواص» (٢٠٢).

(٣) في «ه»: (محمد وآله) ثم كلمة أخيرة لم يتضح لي رسمها الصحيح، وتحتل أن تكون: (محسبًا).

(٤) في «ف»: (فِرْعَانُهُ)، أي: فِرْعَانُ الْقِيَاسِ - أيها المخاطب - من أصول الأحكام الثلاثة التي قبله.

(٥) في «ه»: (وَذَاكَ لِمَعْنَى يُوضَعُ)، وعليه ينكسر الوزن، إلا أن تكون (ذلك) باللام.

(٦) ما بين القوسين لم يتضح لي رسمه في «ه».

والشطر الثاني فيه غموض، لكن الذي يظهر لي في معناه: أنه عطف على قوله: (وخصه بصيغته)، أي: وخص مدلول الأمر بالوجوب كما خصصته بصيغته، وهذا إذا كان مطلقًا، وأما إذا كان الأمر لغير الوجوب فيكون بسبب القرينة التي صاحبته لا الصيغة نفسها، وهذا معنى قوله: (أو بذي قرينته)، أي: خص الأمر بما صاحب القرينة من إباحة وغيرها، والله أعلم.

الاحكام =

٥٩

٢٥٨



٩. (وَلَوْ) يَكُنْ مِنْ بَعْدِ حَظَرٍ يَحْضُلُ
١٠. لَكِنْ عَلَى أَقَلِّ جِنْسٍ يَقَعُ
١١. إِلَى: أَدَاءٍ، وَقَضَاءٍ، وَيَجِبُ
١٢. ثُمَّ **الْأَدَاءُ**: كَامِلٌ، وَقَاصِرٌ،
١٣. بِمِثْلِهِ (عَقْلٌ، أَوْ) لَمْ يُعْقَلِ،
١٤. وَحُسْنُهُ: **لِعَيْنِهِ**: (فَقَابِلٌ)،
١٥. وَغَيْرِهِ: فَمُتَّأَدٌّ، أَوْ لَا،
١٦. وَمُطْلَقُ الْقَدْرَةِ إِنْ تَوَهَّمَتْ
١٧. وَالشَّرْطُ فِي **الْكَامِلَةِ** الدَّوَامُ
١٨. **مُطْلَقُهُ**: لَا يُوجِبُ الْفَوْرَ، وَإِنْ
١٩. فَالْوَقْتُ: **شَرْطٌ**، **سَبَبٌ**، **ظَرْفٌ** لَهُ
٢٠. وَنِيَّةُ التَّعْيِينِ شَرْطٌ، وَهُوَ لَا
٢١. وَمِنْهُ مَا الْوَقْتُ لَهُ: **مِغْيَارٌ**
- وَالْأَمْرُ لِلتَّكْرَارِ لَا يَحْتَوِلُ^(١)
مَعَ احْتِمَالِ كُلِّهِ. وَنَوَّعُوا
بِمَا بِهِ الْأَدَاءُ [قَبْلُ] قَدْ طُلِبَ^(٢)
وَمُشَبِّهُ الْقَضَاءِ. ثُمَّ **الْآخِرُ**:
أَوْ هُوَ فِي مَعْنَى الْأَدَاءِ فَاعْقِلِ^(٣)
وَعَيْرُهُ، وَمُلْحَقٌ مُمَائِلٌ^(٤)
أَوْ **حَسَنُ الشَّرْطِ** وَكَانَ أُولَى
فِي كُلِّ أَمْرٍ شَرِطْتُ (لَهُ) كَفْتُ^(٥) (ف ١/أ) (هـ ١/أ)
وَهِيَ لِمَا يَسَّرُهُ الْعَلَامُ
مُقَيَّدًا بِالْوَقْتِ مِنْهُ فَاسْتَبِينَ
نَحْوَ الصَّلَاةِ، السَّبَبُ اجْعَلْ جُزْأَهُ
يَلْزَمُ - كَالْحَانِثِ - إِلَّا بِالْأَدَا
أَوْ **سَبَبٌ**، (كَالشَّهْرِ)، (فَالْأَغْيَارُ)^(٦)

- (١) ما بين القوسين جاء في «ف»: (ولم). **والمثبت** موافق لتقرير «المنازل» (١٥٨) وغيره.
ثم إنَّ **الأولى أن يقول الناظم**: (ولو يكون) أو (ولو كان)، لكن ذلك سيكسر الوزن،
فاضطر إلى جزم الفعل، والله أعلم.
(٢) ما بين المعكوفين المائلين ساقط من «هـ».
(٣) ما بين القوسين جاء في «ف»: (عقلاً ولم)، وهو خطأ وزناً وغير دقيق معنى، أما
الوزن فسينكسر، وأما المعنى فإنه يريد أنواع القضاء، ومنها: القضاء بمثل معقول،
والقضاء بمثل غير معقول، ولا يؤدي هذا المراد ما في «ف» كما يؤديه **المثبت**، والله
أعلم.
(٤) ما بين القوسين جاء في «هـ»: (لقابل).
(٥) ما بين القوسين جاء في «ف»: (لم).
(٦) الأول مما بين القوسين جاء في «هـ»: (كالسهو) وهو خطأ؛ لأنه يريد شهر رمضان.
والثاني مما بين القوسين جاء في «ف» بالواو: (والأغيار)، **والمثبت** مناسب لما في
«المنازل» (١٧٠) من تعقيبه بالفاء، والله أعلم.

٢٢. مَثْفِيَّةٌ فِيْمَا سِوَى الْمُسَافِرِ
 ٢٣. وَمِنْهُ: مَا أَشْكَلَ، كَالْحَجِّ، الْوُجُوبُ
 ٢٤. وَخُوطِبَ الْكُفَّارُ بِالْإِيْمَانِ، لَا
 ٢٥. وَالنَّهْيُ مِنْهُ، وَهُوَ: «لَا تَفْعَلْ» عَلَى
 ٢٦. وَقُبْحُهُ: لِعَيْنِهِ نَوْعَانِ،
 ٢٧. (وَابْنِ) عَلَى أَوَّلِهِ الْحِسِّيَّةُ،
 ٢٨. فَالْمُقْتَضَى حِينَئِذٍ لَا يَبْطُلُ
 ٢٩. عَامٌّ، وَذَا: مَا يَشْمَلُ الْمُتَّفَقَةَ،
 ٣٠. مُخَصَّصٌ مَجْهُولٌ أَوْ مَعْلُومٌ، وَ
 ٣١. وَ«كُلُّ» لِلْإِحَاطَةِ، (وَالْأَسْمَا)
- يَنْبُوي الْأَدَاءَ عَنْ وَجُوبٍ آخِرٍ
 فِي عَامِهِ الْأَوَّلِ عِنْدَ يَعْقُوبَ^(١)
 تَعَبُّدٍ (إِنْ السُّقُوطُ) احْتِمَالًا^(٢)
 سَبِيلِ الْاسْتِعْلَاءِ (أَيْضًا، فَاعْقِلَا)^(٣)
 (وَهَكَذَا) لِغَيْرِهِ ضَرْبَانِ^(٤)
 وَابْنِ عَلَى مُتَّصِلٍ شَرْعِيَّةٍ^(٥)
 وَابْنِ عَلَى هَذَا فُرُوعًا نَقَلُوا
 وَحُكْمُهُ كَالْخَاصِّ، لَا (إِنْ) لِحَقِّهِ^(٦)
 «مَنْ» وَ«مَا» أَصْلُهُمَا الْعُمُومُ
 تَعُمُّ، وَالْأَفْعَالُ إِنْ زِيدَتْ «مَا»^(٧)

- (١) هو قاضي القضاة، أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، الأنصاري (ت ١٨٢هـ)، صاحب الإمام أبي حنيفة، رحمهما الله. وهو معروف لا يحتاج إلى ترجمة.
- (٢) ما بين القوسين جاء في «ف»: (وللسقوط).
- (٣) في «ف»: (أَوْ مِمَّنْ عَلَا). **والمثبت** موافق لما في «المنار» (١٧٤) حيث لم يذكر إلا قيد «الاستعلاء»، وكذلك هو الموافق لما عرّف به الأمر - في البيت: (٧ - ٨) - المقابل للنهي، خاصة مع دلالة قوله: (أَيْضًا)، والله أعلم.
- (٤) ما بين القوسين جاء في «هـ» بالباء: (وبكذا).
- (٥) ما بين القوسين جاء في «ف» بالفاء: (فابن) بالفاء. وما والمثبت مناسب لما في «المنار» (١٧٩)، والله أعلم.
- (٦) ما بين القوسين جاء في «هـ» بالباء: (بأن)، وبه ينكسر الوزن.
- (٧) ما بين القوسين جاء في «هـ»: (ولا أسما).
- والشطر الأول مشكل من جهة الوزن**، وعبارة «المنار» (١٩٦) المقابلة لما هنا: «و(كلُّ) للإحاطة على سبيل الأفراد، وهي تصحب الأسماء فتعمها... فإذا وُصلت بـ(ما) أوجبت عموم الأفعال»، **وعليه**: فيمكن إعادة نظم الشطر الأول ليكون البيت بتمامه كالتالي:
- وَكُلٌُّ لِلْإِحَاطَةِ، وَالْأَسْمَا تَعُمُّ، وَالْأَفْعَالُ إِنْ زِيدَتْ «مَا» =



٣٢. وَمَوْضِعُ النَّفْيِ تَعْمُ التَّكْرَرُ،
 ٣٣. مُشْتَرَكٌ: (يَبْتَدِلُ) الْمُخْتَلِفَةُ،
 ٣٤. مُؤَوَّلٌ: مَا مِنْهُ بِالرَّأْيِ انْعَمَلُ
 ٣٥. وَجُوهٌ تَبْيَانٌ، وَهَنْ: (ظَاهِرٌ)،
 ٣٦. فَفِي تَعَارُضٍ يَزُولُ الْأَوَّلُ،
 ٣٧. خَفِيٌّ (نَقْصٌ) أَوْ مَزِيَّةٌ بِهِ،
 ٣٨. وَجُوهُ الْأَسْتِعْمَالِ، (وَهْيٌ) أَرْبَعُ:
 ٣٩. لَهُ عُمُومٌ - بِخِلَافِ الْمُشْتَرَكِ -
 ٤٠. (وَلَا يُرَادَانِ) بِلَفْظٍ فَمُحَالٌ،
 ٤١. فَالْحُكْمُ بِالْعِلَّةِ، ذَا (لِذَا)، وَإِنْ
 وَاللَّامُ فِي مَسَائِلٍ مُشْتَهَرَةٌ
 يُفِيدُ ذَا تَأْمُلٍ تَوَقُّفُهُ^(١) (ف ١/ب) (هـ ١/ب)
 مَعَ أَنَّهُ (لِغَلَطٍ) قَدْ اخْتَمَلَ^(٢)
 نَصْرٌ، وَقَبْلَ مُحْكَمٍ (مُفَسَّرٌ)^(٣)
 وَأَرْبَعُ (لِهَذِهِ) تُقَابِلُ: ^(٤)
 مَعَ مُشْكِلٍ، وَمُجْمَلٍ، مُتَشَابِهٍ^(٥)
 حَقِيقَةٌ، ثُمَّ مَجَازٌ (يَتْبَعُ)^(٦)
 وَعِنْدَ إِمْكَانِ الْحَقِيقَةِ أَتَرَكَ
 ثُمَّ طَرِيقُ الْأَسْتِعَارَةِ اتَّصَلَ^(٧)
 بِسَبَبٍ: أَصْلٌ لِفَرْعٍ، (فَاسْتَبِينَ)^(٨)

= بزيادة لام في أول (إحاطة) وإشباع التاء في آخرها، وكأن ياء بعدها، فتُقرأ: (للإحاطتي)، والله أعلم.

- (١) ما بين القوسين لم يظهر لي رسمه في «هـ».
 وقول الناظم: (يبتدل)، يعني به: أَنَّ الْمُشْتَرَكِ يَتَنَاوَلُ أَفْرَادًا مُخْتَلِفَةَ الْحُدُودِ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ.
 (٢) ما بين القوسين جاء في «ف»: (لِخْطَأً). **وَالْمُثَبِّتُ** موافق لما في «المنار» (٢٠٢) وغيره، والله أعلم.
 (٣) ما بين القوسين في آخر كلٍّ من الشطرين جاء في «هـ» بهاء في آخر كل منهما: (ظاهرة)، و(مفسره).
 (٤) ما بين القوسين جاء في «ف» بالباء: (بهذه).
 (٥) ما بين القوسين جاء في «هـ» بواو في أوله: (ونقص).
 وقول الناظم: (متشابه)، يُقْرَأُ بِتَسْكِينِ التَّاءِ؛ لِأَجْلِ الْوِزْنِ.
 (٦) الأول مما بين القوسين جاء في «ف» بالفاء: (فهي).
 والثاني مما بين القوسين جاء في «هـ»: (يستبع) وفيه ثقل يسبب كسرًا للوزن.
 (٧) ما بين القوسين جاء في «هـ»: (ولا يردان).
 (٨) الأول مما بين القوسين جاء في «هـ» بالكاف: (كذا).
 والثاني مما بين القوسين جاء في «ف» بدون فاء: (استبين).

٤٢. وَصِرَ إِلَى الْمَجَازِ إِنْ تَعَذَّرَتْ
٤٣. وَمُتَعَارَفٌ مِنَ الْمُسْتَعْمَلَةِ
٤٤. صَرِيحٌ، النَّيَّةُ لَا يَفْتَقِرُ
٤٥. وَجُوهُ الاسْتِدْلَالِ (في المقالة):
٤٦. لَيْسَ [لَهَا] عَمُومٌ، اقْتِضَاءُ
٤٧. (وَفِي) التَّعَارُضِ الْقَوِيُّ الْأَوَّلُ.
٤٨. وَالْأَمْرُ فِي الضَّدِّ اقْتَضَى (كَرَاهَةً)
- حَقِيقَةٌ، وَهَكَذَا إِنْ هُجِرَتْ
أَوَّلَى يَقُولَانِ [نِ] مُخَالَفَتَيْنِ لَهُ^(١)
كِنَايَةً، مُرَادُهَا (مُسْتَقَرٌّ)^(٢)
عِبَارَةً، إِشَارَةً، دِلَالَةً^(٣)
كَذَا، وَلَا - كَالْحَذْفِ فِيهِ - (إِلْغَاءُ)^(٤)
وَأَرْبَعٌ أَيْضًا لِكُلِّ (يَشْمَلُ)^(٥)
وَالنَّهْيُ سُنَّةٌ، فَزِدْ نَبَاهَةً^(٦)



بَاب: [فِي] السُّنَّةِ

٤٩. يَخْتَصُّ بِالسُّنَّةِ أَنْوَاعٌ أُخَرُ
٥٠. فَمُتَوَاتِرٌ بِهِ الْعِلْمُ حَصَلَ،
- مِنْ: اتِّصَالٍ، وَانْقِطَاعٍ، وَخَبَرٍ (هـ ٢/أ)
(وَدُونَهُ) الْمَشْهُورُ، (وَاحِدًا) عَمَلٌ^(٧) (ف ٢/أ)

- (١) ما بين المعكوفين ساقط من «ف».
ويريد الناظم بالقائلين المخالفين: أبا يوسف ومحمد بن الحسن، حيث خالفا أبا حنيفة في هذه المسألة.
(٢) في «هـ»: (مستقر).
(٣) ما بين القوسين جاء في «هـ» باللام: (للمقالة).
(٤) ما بين المعكوفين ساقط من «هـ».
وأما ما بين القوسين فجاء «هـ» بزيادة «أل»: (الإلغاء)، وبها ينكسر الوزن.
(٥) الأول مما بين القوسين جاء في «ف» بالفاء: (ففي).
والثاني مما بين القوسين جاء في «ف»: (تشتمل) وينكسر الوزن به.
(٦) ما بين القوسين جاء في «ف» بزيادة «أل»: (الكراهة). والمثبت موافق «للمنار» (٢٦٤) في حذفها.
(٧) الأول مما بين القوسين جاء في «ف» بالفاء: (فدونه).
والثاني مما بين القوسين جاء في «هـ»: (آحاد). والمثبت يُقرأ بوصل الهمزة حتى لا ينكسر الوزن.



٥١. وَهُوَ بِفِقْهِهِ (وَاجِتِهَادٍ) أَوْلَى مِنْ الْقِيَاسِ. وَاشْرُطَنَّ: الْعَقْلُ^(١)
 ٥٢. وَالضَّبْطُ، وَالْإِسْلَامُ، وَالْعَدَالَةُ وَالْكَفُّ فِي (حُجِّيَّة) الرَّوَايَةِ^(٢)
 ٥٣. وَرَدَّ: بِالْإِنْكَارِ، وَالْمُخَالَفَةِ، وَبِالْهَوَى. وَالْمُرْسَلُ أَقْبَلَ عَارِفُهُ



بَابُ [فِي الْإِعْمَالِ بِالنُّصُوصِ]

٥٤. النَّصُّ بِالْأَعْلَامِ لَا يَخْصُّ وَالْعَمَامُ بِالْأَسْبَابِ لَا يَخْتَصُّ
 ٥٥. إِلَّا جَوَابًا أَوْ جَزَاءً أَوْ «نَعَم» وَالْحُكْمُ لَا يُقَرَّنُ (مِثْلُ) مَا انْتَضَمَ^(٣)
 ٥٦. وَلَا عَلَى الْمُقَيَّدَاتِ مُطْلَقًا آخِرَ (تَحْمِيلٍ)، وَالَّذِي تَعَلَّقَا^(٤)
 ٥٧. بِالشَّرْطِ أَوْ بِالْوَصْفِ، [إِنْ] تَجَرَّدَا لَا تَنْفِيهِ، وَقَابِلِ الْمُعَدَّدَا^(٥)



بَابُ [فِي الْأَسْبَابِ وَالْعَزِيمَةِ وَالرُّخْصَةِ]

٥٨. أَسْبَابُ كُلِّ (الصَّلَوَاتِ): الْوَقْتُ، وَصَوْمُ: الشَّهْرُ، وَحَجٌّ: (بَيْتُ)^(٦)

- (١) ما بين القوسين جاء في كلٍّ من «ف» و«هـ»: (وانسداد)، ولا معنى له فيما يظهر لي. **والمثبت من عندي** موافقة لما جاء في «المنار» (٢٨٢ - ٢٨٣) حيث قال: «والراوي إن عُرف بالفقه، والتقدم في الاجتهاد، كالخلفاء الراشدين والعبادة ﷺ، كان حديثه حجة يُترك به القياس»، والله أعلم.
 (٢) ما بين القوسين جاء في «هـ»: (حجته) بالتاء.
 (٣) ما بين القوسين جاء في «ف»: (قبل). **والمثبت** موافق لمعنى ما في «المنار» (٢٦١) حيث قال: «وقيل: إن القرآن في النظم يوجب القرآن في الحكم...».
 (٤) ما بين القوسين جاء في «ف» بالياء: (يحمل). **والمثبت**، بالتاء، أصح؛ لأنه هو المناسب لقوله في البيت الذي بعده: (لا تنفه)، ولأنه يعمل في (مطلقاً) بالنصب، ويُراعى تسكين اللام منه؛ منعاً من كسر الوزن، والله أعلم.
 (٥) ما بين المعكوفين ساقط من «هـ».
 (٦) الأول مما بين القوسين جاء في «هـ»: (الصلوة).

٥٩. وَفِطْرُ: الرَّأْسُ، وَعُشْرُ: نَامِيَّةٌ،
 ٦٠. ثُمَّ الْعَزِيمَةُ: اسْمُ مَا هُوَ أَضْلُ:
 ٦١. وَالرُّخْصَةُ: اسْمُ مَا عَلَى الْعُذْرِ بُنِيَ
- وَنِسْبَةُ الْحُكْمِ تُفِيدُ بَاقِيَهُ
 فَرَضُ، وَجُوبٌ، سُنَّةٌ، وَنَفْلٌ^(١)
 أَنْوَاعُهَا أَرْبَعَةٌ فَاسْتَبِينَ

بَاب [فِي] الْبَيَانِ وَالتَّعَارُضِ

٦٢. بَيَانٌ: (تَفْسِيرٌ، وَتَقْرِيرٌ) فُصِّلَ،
 ٦٣. وَمِنْهُ الْإِسْتِثْنَاءُ، وَهُوَ: مُتَّصِلٌ
 ٦٤. وَقَدْ: **ضَرُورَةٌ وَتَبْدِيلٌ** وَاسْمٌ
 ٦٥. وَفِي التَّعَارُضِ الْأُصُولُ ثَبَّتِ
 ٦٦. وَصِرَ إِلَى السُّنَّةِ بَيْنَ (أَيْتَيْنِ)،
 ٦٧. (وَأَثَرُكَ) قِيَاسًا لِمَقَالِ صَاحِبِ
- وَإِنْ يَكُنْ: **مُغَيَّرًا** فَيَتَّصِلُ^(٢)
 - تَكَلَّمَ بِمَا بَقِيَ - وَمُنْفَصِلٌ (هـ ٢/ب)
 (وَالنَّسْخُ بِالنَّصِّ)، وَأَرْبَعًا قِسْمٌ^(٣) (ف ٢/ب)
 وَمَنْ نَفَى - مُعْتَمِدًا - كُمُثِّبَتِ
 وَالصَّحْبِ وَالْقِيَاسِ بَيْنَ سُنَّتَيْنِ^(٤)
 وَتَابِعِيٍّ لَهُمْ مُقَارِبٍ^(٥)

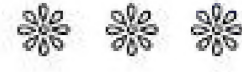
بَاب [فِي] الْإِجْمَاعِ

٦٨. **إِجْمَاعُ أَهْلِ كُلِّ عَصْرِ مُوجِبٌ** مِنْ أَهْلِهِ، وَهُوَ إِذَا مُرَّتَبُ

= والثاني مما بين القوسين جاء في «هـ» بزيادة «أل»: (البيت) وفوق الكلمة: (بيت) وكتب بجانبها: أصح.
 (١) قول الناظم: (اسم ما هو اصل)، تُقْرَأُ فِيهِ كَلِمَةٌ (اصل) بهمزة وصل حتى لا ينكسر الوزن.
 (٢) ما بين القوسين جاء في «هـ»: (تقرير وتفصيل).
 (٣) ما بين القوسين جاء في «هـ»: (والنص بالنسخ)، وهو خطأ؛ لأنه يريد أن النسخ يكون بنص الكتاب والسنة، والله أعلم.
 (٤) ما بين القوسين جاء في كُلِّ مِنْ «ف» و«هـ»: (اثنين). **والمثبت من عندي** موافقة لما في «المنار» (٢٩٧) وغيره.
 (٥) ما بين القوسين جاء في «هـ»: (وانزل).



٦٩. أَقْوَاهُ: (نَصٌّ)، ثُمَّ نَصٌّ وَسُكُوتٌ
 ٧٠. الْحُكْمُ قَطْعًا إِنْ (تَوَاتَرَ) يَصِلُ
 (الصَّحْبُ)، ثُمَّ مَنْ تَلَاهُمْ، وَثُبُوتٌ^(١)
 وَهُوَ كَأَحَا [دِ] إِذَا بِهَا نُقِلَ^(٢)



بَابُ [فِي] الْقِيَاسِ

٧١. ثُمَّ الْقِيَاسُ حُجَّةٌ فِي الشَّرْعِ
 ٧٢. وَشَرْطُهُ: (انْتِفَا) خُصُوصِ أَصْلِهِ
 ٧٣. وَإِنْ يَكُنْ بِالنَّصِّ شَرْعِيًّا إِلَى
 ٧٤. وَإِنْ كَمَا قَدْ كَانَ يَبْقَى، فَافْهَمِ
 ٧٥. (كَذَاكَ) الِاسْتِحْسَانُ قَدَمْنَا [إِذَا]
 ٧٦. هَذَا، (وَبِالْإِجْمَاعِ)، وَالضَّرُورَةِ،
 وَهُوَ: اخْذُ حُكْمِ الْأَصْلِ نَحْوَ الْفَرْعِ^(٣)
 بِحُكْمِهِ، مَعَ (انْتِفَا) عُدُولِهِ^(٤)
 نَظِيرِهِ بِعَيْنِهِ وَقَدْ خَلَا
 وَرُكْنُهُ: الْوَصْفُ الْمُؤَثِّرُ، اعْلَمْ
 أَثَرُهُ قَوِي، وَأَقْسِمُهُ إِلَى: ^(٥)
 وَآثِرٍ، وَالْأَوْجُهُ (الْمَذْكُورَةُ)^(٦)

- (١) الأول مما بين القوسين جاء في «ف»: (نعت).
 والثاني مما بين القوسين جاء في «ف» و«هـ» بالواو: (والصحب). **والمثبت من عندي**، وأما ما في المخطوطتين فغير مناسب للسياق؛ لأن المرتبتين الأولى والثانية خاصة بالصحابة، كما في «المنار» (٣٢٩)، **والمعنى**: أن أقوى مراتب الإجماع: إجماع الصحابة نصًّا، ثم الذي نص فيه بعضهم وسكت الباقيون، ثم تأتي المرتبة الثالثة، وهي إجماع من بعد الصحابة، والله أعلم.
 (٢) ما بين القوسين جاء في «هـ»: (توترا).
 وما بين المعكوفين ساقط من «هـ».
 (٣) **قول الناظم: (وهو اخذ)**، تُقرأ فيه كلمة (اخذ) بهمزة وصل حتى لا ينكسر الوزن.
 (٤) ما بين القوسين، في الشطرين، جاء في «هـ» بالهمز: (انتفاء) بالهمز، وبه ينكسر الوزن.
 (٥) ما بين القوسين جاء في «هـ»: (كذا).
 وما بين المعكوفين ساقط من «ف».
 (٦) الأول مما بين القوسين جاء في «هـ» بدون واو: (بالإجماع). **والمثبت** موافق لما في «المنار» (٣٥٢) من كون الأقسام أربعة، ورابعها هو القياس الخفي الذي أشار إليه الناظم بقوله: (هذا)، والله أعلم.
 والثاني مما بين القوسين جاء في «ف»: (المذكور).

٧٧. لَيْسَ لَهَا تَعْدِيَّةٌ سِوَى الَّذِي
٧٨. وَلَيْسَ مِنْ بَابِ خُصُوصِ الْعِلَلِ.
٧٩. بِالرَّأْيِ، وَهُوَ (لِلخَطَا) قَدْ احْتَمَلَ.
٨٠. (طَرْدِيَّةً)، وَدَفَعُهَا بِأَرْبَعَةٍ:
٨١. ثُمَّ فَسَادِ الْوَضْعِ، وَالْمُنَاقِضَةِ.
٨٢. لِسَائِلِ مَانِعٍ قَبْلُ. وَهِيَ
٨٣. وَنَوْعِي الْخَالِصَةِ: ابْطُلْ، (صَحِّحْ)،
٨٤. وَذَلِكَ فِي الذَّاتِ أَحَقُّ مِنْهُ
- مَرَّ أَوَّلًا (فَهُوَ) قِيَاسٌ [قَدْ] خَفِيَ^(١)
وَحُكْمُهُ: تَعْدِيَّةٌ لِلْعَمَلِ (هـ ٣/أ)
وَالدَّفْعُ إِنْ تَرَدَّدَ فَقِسْمَانِ الْعِلَلِ:^(٢)
بِمُوجِبِ الْعِلَّةِ، وَالْمُمَانَعَةِ^(٣) (ف ٣/أ)
وَلَيْسَ فِي (الثَّانِي) سِوَى: الْمُعَارِضَةِ^(٤)
نَوْعَانِ: (قَلْبٌ يُشْبِهُ) الْمُنَاقِضَةَ^(٥)
وَإِنْ تَكُنْ قَامَتْ؛ بِوَصْفِ رَجَحٍ^(٦)
فِي الْحَالِ إِنْ تَعَارَضَا، أَفْهَمَنَّهُ

[باب في] اثبات بهذه الأصول

٨٥. ثُمَّ الَّذِي بِمَا ذَكَرْنَاهُ ثَبَتَ قِسْمَانِ: (الْأَحْكَامُ)، وَمَا تَعَلَّقَتْ^(٧)

- (١) ما بين القوسين جاء في «ف» بدون واو: (هو).
وما بين المعكوفين ساقط من «هـ».
- (٢) ما بين القوسين جاء في «ف»: (للخطاب). **والمثبت** من «هـ» لكن جاء الرسم فيها: (خطاء) بهمزة على السطر.
- (٣) ما بين القوسين جاء في «ف»: (طرد به).
- (٤) ما بين القوسين جاء في «هـ»: (الباقي).
- (٥) ما بين القوسين جاء في «هـ»: (قلت شبيه).
- وقول الناظم: (وهيه)**، يريد بذلك المعارضة، التي تتنوع إلى: قلب يشبه المناقضة، ومناقضة خالصة.
- (٦) ما بين القوسين جاء في «هـ» بزيادة واو: (وصحح)، وبها ينكسر الوزن.
- وقول الناظم: (ونوعي الخالصة: ابطل)** تُقرأ كلمة (ابطل) فيه بوصل الهمزة حتى لا ينكسر الوزن.
- (٧) ما بين القوسين جاء في «ف»: (للأحكام).

الترجمة =

٥٩

٢٦٦

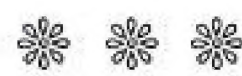


٨٦. بِهَا، (فَالْأَحْكَامُ): حُقُوقُ رَبَّنَا خَالِصَةٌ غَالِبَةٌ، كَحَقِّقْنَا^(١)
 ٨٧. (وَالْخَلْفَ أَطْلَقَ) - لَانْعِدَامِ مُحْتَمِلٍ - بِنَصٍّ أَوْ دَلَالَةٍ. وَالْمُتَّصِلُ^(٢)
 ٨٨. بِهِذِهِ: الْأَسْبَابُ وَهِيَ سِتَّةُ وَبَعْدَهَا الْعِلَلُ وَهِيَ سَبْعَةٌ
 ٨٩. وَبَعْدَهَا الشُّرُوطُ وَهِيَ خَمْسَةٌ وَالرَّابِعُ (الْفَذُّ) هُوَ الْعَلَامَةُ^(٣)



[باب في] الْأَقْلِيَّةِ وَمَا يَغْرُضُ عَلَيْهِمَا

٩٠. نَوْعَانِ الْأَهْلِيَّةِ، وَالْعَقْلُ اعْتَبِرَ، ثُمَّ عَوَارِضٌ عَلَيْهَا تَعْتَوِرُ
 ٩١. مِنْهُ السَّمَاوِيُّ: صِغَرٌ، نَوْمٌ، مَرَضٌ، مَوْتُ، جُنُونٌ، عَتَّةٌ، حَيْضٌ عَرَضٌ
 ٩٢. نَسْيَانٌ، إِغْمَاءٌ، نِفَاسٌ، رِقٌّ، وَمِنْهُ كَسْبِي (جَنَاهُ) الْخَلْقُ: ^(٤)
 ٩٣. سُكْرٌ، وَإِكْرَاهٌ، (خَطَا)، وَجَهْلٌ، وَسَفَهٌ، وَسَفَهٌ وَسَفَرٌ، وَهَزْلٌ^(٥) (هـ ٣/ب)



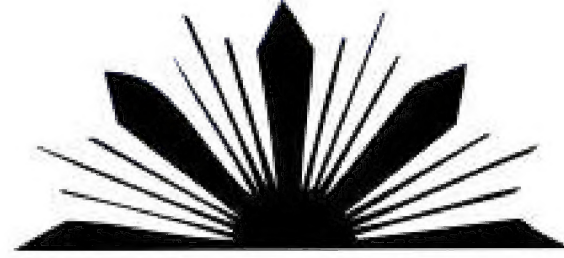
[باب في] حُرُوفِ الْمَعَانِي

٩٤. الْوَاوُ: لِلْجَمْعِ، وَقَدْ (تُجَاءُ): لِحَالٍ، أَوْ لِجُمْلَةٍ. وَالْفَاءُ: ^(٦) (ف ٣/ب)
 ٩٥. لِلْوَصْلِ، وَالتَّعْقِيبِ، إِلَّا فِي الْعِلَلِ وَثُمَّ: تَالٍ لِتَرَاحٍ (قَدْ) كَمَلُ^(٧)

- (١) ما بين القوسين جاء في «ف» بالواو: (والاحكام).
 (٢) ما بين القوسين جاء في «ف» موصولاً، هكذا: (والخلافاطلق).
 قول الناظم: (وَالْخَلْفَ أَطْلَقَ) تُقْرَأُ كَلِمَةً (أَطْلَقَ) بِوَصْلِ الْهَمْزَةِ حَتَّى لَا يَنْكَسِرَ الْوِزْنُ.
 (٣) ما بين القوسين جاء في «هـ» بالبدال: (الفذ).
 (٤) ما بين القوسين جاء في «هـ»: (حياه).
 (٥) ما بين القوسين جاء في «هـ»: (خطاء) بهمزة على السطر.
 (٦) ما بين القوسين جاء في «ف» محتملاً حرفه الأول أن يكون ياء أو تاء.
 (٧) ما بين القوسين جاء في «هـ» بزيادة واو: (وقد)، وبها ينكسر الوزن.

٩٦. **وَبَلْ** : (لِاسْتِدْرَاكِ) مُعْرَضٍ وَضِعَ
 ٩٧. بِهَا، إِذَا لَمْ (يَتَّسِقْ) تُسْتَأْنَفِ
 ٩٨. أَخْبَارٍ : (الشُّكُّ)، وَعَمَّتْ، وَحَكَتْ
 ٩٩. **وَالْبَا** : (لِلصَّاقِ). وَإِلْزَامٍ عَلَى
 ١٠٠. لِعَايَةِ. **وَفِي** : لِظَرْفٍ. **وَإِذَا** :
 ١٠١. **وَتَمَّ** (فِي الْأَصُولِ لِلْفَقْهِ مِئَةً)
- وَلَكِنْ** : أَيْضًا بَعْدَ نَفْيٍ قَدْ سَمِعَ^(١)
وَأَوْ : فِي (الْإِبْتِدَاءِ : لِتَخْيِيرٍ)، **وَفِي**^(٢)
حَتَّى. **وَحَتَّى** : مِثْلَ لَامٍ «كَيَّ» أَتَتْ^(٣)
وَمِنْ : لِتَبْعِيضٍ وَعَمَّتْ. **وَإِلَى** :^(٤)
 لِلشَّرْطِ وَالْوَقْتِ. وَلِلْوَقْتِ **مَتَى**
 وَهِيَ (لِلآلَافِ) الْفُرُوعِ (مُنْمِيَّةً)^(٥)

[تمت المنظومة المباركة بحمد الله وعونه وتوفيقه]^(٦)



- (١) ما بين القوسين جاء في «هـ» : (للاستدراك). **والمثبت** موافق لمعنى ما في «المنار» (٢٣٢)، والمعنى : أن «بل» تأتي لاستدراك شيء أعرض عنه، والله أعلم.
وقول الناظم : (لِاسْتِدْرَاكِ) تُقْرَأُ بَقَطْعِ الْهَمْزَةِ حَتَّى لَا يَنْكَسِرَ الْوِزْنَ.
 (٢) الأول مما بين القوسين جاء في «هـ» بالثناء. **والمثبت** موافق لما في «المنار» (٢٣٢) من كون الاتساق للكلام، وإن كان ما في «هـ» مناسباً للكلمة بعدها حيث جاءت بالثناء، ويكون توجيه الجميع بأنه إسناد لـ: كلمة «لكن»، والله أعلم.
 والثاني مما بين القوسين جاء في «هـ» : (الابتداء التخيير).
 (٣) ما بين القوسين جاء في «ف» : (لا لشك).
 (٤) ما بين القوسين جاء في «هـ» : (والباء للإلصاق).
 (٥) الأول مما بين القوسين جاء في «هـ» : (للأصول في الفقه مائة).
 والثاني مما بين القوسين جاء في «ف» : (للالاف).
 والثالث مما بين القوسين جاء في «هـ» : (منمئة).
وقول الناظم : (**وَتَمَّ**) جاء في «ف» : (وتم) بالثناء، وهو سهو من الناسخ، والله أعلم.
 (٦) ما بين المعكوفين ليس في «هـ».